

Distr.: General  
7 July 2008  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

### أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التقدم المحرز في تنفيذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعن حالة العملية السياسية.

٢ - وبالنظر إلى أن هذا التقرير هو التقرير الأخير قبل أن ينظر مجلس الأمن في مسألة تحديد ولاية العملية المختلطة، فقد أدرجتُ عدداً من الملاحظات بشأن الشهور الـ ١٢ الأخيرة من عمل العملية المختلطة، فضلاً عن بعض التوصيات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها مستقبلاً.

### ثانياً - وقف إطلاق النار والحالة على أرض الواقع في دارفور

#### ألف - الحالة الأمنية

٣ - اتسمت فترة الأشهر الثلاثة الماضية بالاضطراب في دارفور، خاصة بعد الهجوم الذي نفذته حركة العدل والمساواة على أم درمان في ١٠ أيار/مايو، مما أدى إلى زيادة النشاط العسكري في جميع أرجاء دارفور وأسفر عن تجميد العلاقات الدبلوماسية بين تشاد والسودان. وترد أنباء بأن الهجوم، الذي دام من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، شارك فيه نحو ١٠٠٠ من مقاتلي حركة العدل والمساواة، وأسفر عن عشرات الضحايا ومئات من المقبوض عليهم.



٤ - وفي أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، نفذت القوات المسلحة السودانية حملة قصف في شمال دارفور. وفي ١ أيار/مايو، وردت أنباء إلى العملية المختلطة تفيد بأن طائرة من طراز أنتونوف تابعة للقوات المسلحة السودانية قصفت قرية أم سدر (١٠٠ كلم شمال الفاشر)، حيث أسفر ذلك عن مقتل شخصين وجرح ثمانية أشخاص. وفي يوم ٤ أيار/مايو، جرى قصف سوق في شقق كرو، على بعد ٧٠ كلم شمال أم برو، مما أسفر عن عدد من الإصابات بين المدنيين. وأدت الضربات الجوية في شمال دارفور وفي الحزام الشمالي من غرب دارفور خلال الأسبوع الأول من شهر أيار/مايو إلى قتل ما مجموعه ١٩ من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن.

٥ - كذلك فإن الزيادة الهائلة في أحداث اختطاف السيارات، خاصة على امتداد طرق الإمداد الرئيسية العابرة لجنوب دارفور، أسهمت بقدر كبير في حالة انعدام الأمن وأعاقت توصيل المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وخلال شهر نيسان/أبريل، تم اختطاف ١٨ مركبة تابعة للأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية؛ وارتفع ذلك العدد إلى ٣١ مركبة خلال شهر أيار/مايو.

### الحدود بين تشاد والسودان

٦ - ظل التوتر الشديد سائدا على طول الحدود بين تشاد والسودان، خاصة في الفترة التي أعقبت الهجوم على أم درمان وما تلاه من تدهور في العلاقات بين البلدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ تكبد كبير للقوات المسلحة السودانية وعناصر جماعات المعارضة المسلحة التشادية على طول الحدود. وفي ١٣ حزيران/يونيه، استولت جماعات المعارضة المسلحة التشادية على بلدي قوز بيبضا وأدي في تشاد، إلا أن القوات التشادية الحكومية أجلتها عنها في اليوم التالي. ونتيجة لعدم استقرار الحالة الأمنية في المنطقة، تم نقل المنظمات غير الحكومية في منطقة جنوب الجينية إلى أماكن أخرى بصورة مؤقتة. وتضمن تقرير موجز صدر مؤخرا عن مجموعة أصدقاء اتفاق داكار مقترحات لتعزيز الضوابط الحدودية بين تشاد والسودان. ومن السابق لأوانه التعليق على إمكانية تنفيذ تلك المقترحات أو الموعد الذي يمكن فيه تنفيذها.

### باء - أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور باستمرار لزيادة وجودها في جميع أرجاء الإقليم، وتطوير قدرتها على رصد الأحداث المبلغ عنها والتحقق منها، ونقل المعدات والإمدادات والأفراد إلى منطقة

العملية المختلطة. وواجهت العملية المختلطة عددا من العقبات في هذا الصدد، حيث يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى التحديات الناجمة عن استمرار انعدام الأمن في منطقة العمليات. وعلى وجه الخصوص، تعين على العملية أن تولي اهتماما كبيرا لمسألة انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية المؤدية إلى دارفور. وجاء اختطاف حاويتين تابعتين للعملية المختلطة في ٢٩ نيسان/أبريل بمها معدّات مملوكة للوحدات مرسلة إلى سرية المهندسين الصينية في نيالا دليلا على التحديات الأمنية التي ينطوي عليها نقل السلع برا في دارفور. وعقب عملية الاختطاف، شرعت العملية المختلطة فوراً في البحث عن الحاويتين وبذلت كل جهد ممكن لتتبع كل الأدلة المتوفرة، بدون أن يكمل ذلك بالنجاح. وأنشأت العملية المختلطة أيضاً مجلس تحقيق للنظر في الحادث. وسيستفاد من نتائج التحقيق في الجهود الجارية لتحسين أمن قوافل العملية المختلطة. وفي غضون ذلك، اتخذت العملية المختلطة عددا من الخطوات، استجابة لذلك الحادث ونظراً لأعمال الاختطاف المتكررة لمركبات برنامج الأغذية العالمي وغير ذلك من المركبات على طرق الإمداد الرئيسية، وذلك سعياً إلى توفير حماية دائمة لجميع قوافلها.

٨ - وبغية تقييم الحالة الأمنية في مختلف طرق الإمداد واختبار تدابير الحماية هذه، سافرت قافلة من شرطة العملية المختلطة مؤلفة من ٢٤ مركبة من الأبيض في جنوب كردفان إلى نيالا يوم ١٤ حزيران/يونيه ونقلت بسلام مركبات ومعدّات إلى منطقة عمل البعثة. وكانت حالة الطريق سيئة للغاية، مما تسبب في حالات تأخير متكررة خلال الرحلة التي استغرقت خمسة أيام، وستصبح حالته أسوأ قريباً مع بدء موسم الأمطار. وشكلت هذه التجربة الرحلة الأولى للعديد من رحلات القوافل المحمية المقرر تنفيذها والمصممة لنقل معدّات وإمدادات وشحنات وقود حاسمة الأهمية إلى دارفور للسماح بنشر القوات بأسرع ما يمكن.

٩ - واستجابة لحالة عدم الاستقرار المستمرة في غرب دارفور، حيث استمر ورود أنباء طوال الفترة المشمولة بالتقرير عن تكديس لقوات جماعات المعارضة المسلحة التشادية والقوات المسلحة السودانية، وضعت العملية المختلطة خطة لتنفيذ ثلاث دوريات طويلة وقصيرة المدى على الأقل بالإضافة إلى دوريتين ليليتين من كل موقع فرقة إلى مخيمات المشردين داخليا في جميع أرجاء القطاع أسبوعياً.

١٠ - وإضافة إلى تعزيز وجود القوة في المناطق غير المستقرة، سيؤدي تزايد عدد الدوريات في الطرق والقرى إلى تحسين جمع المعلومات والوعي بالحالة السائدة. وسيُسفر ذلك عن تحسين استهداف أنشطة الدوريات وزيادة تحسين أمن المنطقة. ومع ذلك، في أقل المناطق أمناً، فإن قدرات المشاة المحدودة تظل تستنزفها بقدر كبير مهام الحماية والحراسة التي توفرها

القوة. وسيظل استخدام سرايا المشاة لحماية السكان المحليين وطرق الإمداد الرئيسية والمجال الإنساني ينشئ أولويات متضاربة. ونتيجة للحالة المتدهورة، لا يمكن توقع حدوث تحسن كبير في الأمن في المنطقة إلا بعد نشر كتائب المشاة الإضافية وتزويد الكتائب الموجودة بالأفراد والعتاد بما يفي بمعايير الأمم المتحدة.

١١ - وتواصل العملية المختلطة زيادة وجود دوريات الشرطة التابعة لها في جميع أنحاء دارفور. وكما ترد الإشارة في تقرير الفصل الأول، شرعت شرطة العملية المختلطة في تنفيذ خطة من ثلاث مراحل للقيام بأعمال الدورية في مخيمات المشردين داخليا، حيث توفر المرحلة الثالثة من الخطة وجودا على مدار الساعة في المخيمات. وتنفذ أعمال الدورية حاليا يوميا من الساعة ٨/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ في جميع المواقع تقريبا ويواصل مفوض الشرطة العمل من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من أعمال الدورية التي ستُنفذ من الساعة ٨/٠٠ إلى منتصف الليل. ويُعاق التقدّم في هذا الصدد بسبب الافتقار إلى معدات الاتصال الموثوق بها (أجهزة اللاسلكي الشخصية) والوجود المحدود لوحدة الشرطة المشكلة التي يُحتاج إليها في توفير الحماية اللازمة.

١٢ - ومضت شرطة العملية المختلطة قدما في تنفيذ عدد من المهام الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض، خاصة في مجالي بناء الثقة والرصد في جميع أرجاء دارفور، فضلا عن توفير التدريب وبناء القدرات للشرطة الحكومية بهدف كفاءة وفاء أعمال الشرطة بمعايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا. وتولى الأولوية لتدريب الشرطة المحلية على الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع وعلى أساليب التحقيق في جرائم العنف الجنساني مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز حقوق الإنسان للنساء والأطفال. وتنطوي إحدى المبادرات الرئيسية الجارية حاليا على وضع برامج "لتدريب المدربين" مصممة لجعل قوة الشرطة المحلية مكتفية ذاتيا في مجال تنفيذ دوراتها التدريبية الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، أنشئت وحدات للتحقيق الجنائي في مقر العملية المختلطة لرصد الأنشطة الإجرامية المبلغ عنها.

١٣ - وكثف مكتب سيادة القانون في العملية المختلطة عملياته في دارفور وسيقوم بزيادة قدراته في الشهور المقبلة. وينفذ المكتب، في إطار جهوده الأولية، أنشطة توعية لدى عدد من الجهات المعنية المحلية، بما يشمل الهيئة القضائية والشرطة ووزارة العدل. وتقوم وحدة سيادة القانون بوضع إطار للإحالة بهدف ضمان إحالة الاحتياجات العاجلة والفورية للمجتمع المحلي إلى المكاتب والوكالات الشريكة مع إرساء المكتب لوجوده في دارفور.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مد قسم الاتصال المعني بالعمل الإنساني والانتعاش والتنمية في العملية المختلطة نطاق خدماته لتشمل القطاعات الثلاثة جميعها، وبدأ العمل في

بمجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل، وأقام اتصالات مع الأقسام الفنية الأخرى مثل أقسام حقوق الإنسان والشؤون السياسية والشؤون المدنية.

### ثالثاً - الحالة الإنسانية

١٥ - منذ بداية السنة، تشرد ١٩٠ ٠٠٠ شخص تقريباً في دارفور، وظل العنف المستمر في جميع أرجاء الإقليم يتسبب في تشريد المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت الصدامات بين قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة في شمال وغرب دارفور عن تشريد أكثر من ٩٠ ٠٠٠ من المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت أعمال إطلاق النار وإشعال النيران في السوق وفي مساكن المشردين داخلياً في طويلة التي قام بها جنود الحكومة في ١٣ أيار/مايو عن التشريد المؤقت لنحو ٢٠ ٠٠٠ شخص.

١٦ - ومنذ بداية العام، قُتل ثمانية عاملين في مجال المساعدة الإنسانية واحتُطفت ١٢٥ مركبة من مركبات العمل الإنساني، واحتُطفت لفترات مؤقتة ١١٧ فرداً من أفراد العمل الإنساني، ولا يزال ٣٦ سائقاً من المتعاقدين مع برنامج الأغذية العالمي في عداد المفقودين.

١٧ - وتتصلل المفاوضات بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة لتوفير وحدات الحراسة في دارفور كل ٤٨ ساعة، حسبما تم الاتفاق عليه في إطار الاتحاد المعني بالسودان في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، تعمل الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني مع العملية المختلطة لتوفير الحماية لقوافل العون الإنساني، رغم أن العملية المختلطة تواجه تهديدات مماثلة على مسارات الإمداد الخاصة بها.

١٨ - ونتيجة للعنف الذي يستهدف أوساط العمل الإنساني، خاصة القوافل التي ينفذها متعاقدون مع برنامج الأغذية العالمي، انخفض العون الغذائي بمقدار النصف بدءاً ١ أيار/مايو ٢٠٠٨. إضافة إلى ذلك، أدى الضعف الشديد للحصاد في جنوب وشمال دارفور إلى حدوث "موسم جوع" متوقع، حينما انخفض الإمداد بالحبوب وغيرها من المواد الغذائية بشكل كبير للغاية. ويفيد العديد من الشركاء في التنفيذ بوجود علامات على تفاقم سوء التغذية وتزايد حجم العمل الذي ينفذ في إطار برامج التغذية العلاجية.

١٩ - وتؤدي القيود البيروقراطية الإضافية إلى إعاقة قدرة أفراد العون الذين يبلغ عددهم ١٦ ٥٠٠ فرداً في دارفور على تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية. وعلى سبيل المثال، في غرب دارفور، رفضت السلطات الحكومية المحلية السماح للمنظمات غير الحكومية بنقل

إمدادات طبية في مركبات مستأجرة، رغم الحاجة الواضحة إلى استخدام تلك المركبات للاستجابة بفعالية لحجم احتياجات الإغاثة ونطاقها. وفي نيالا بجنوب دارفور، أعاقَت السلطات المحلية تسليم الوقود اللازم لتشغيل طلمبات المياه لسكان مخيمي كلمة وبليل. وفي زالنجي بغرب دارفور، فإن قيام المسؤولين الحكوميين بقصر استخدام طلمبات المياه ومولدات الكهرباء على الخدمات الأساسية مثل العيادات الصحية والمستشفيات أدى إلى زيادة إضعاف عمليات الإغاثة. وفي شمال وغرب دارفور، يرفض أفراد الأمن الوطني روتينيا وصول الطائرات العمودية إلى المجتمعات الريفية. إضافة إلى ذلك، جرى احتجاز اثنين من الموظفين الوطنيين العاملين مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فيما يشمل مخالفة صريحة للبيان المشترك بشأن تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور. وأُطلق سراح أحد الموظفين فوراً، إلا أن أحدهما يظل قيد الاحتجاز. ورغم الجهود المتضافرة المبذولة لمعالجة المسائل من خلال اللجنة الرفيعة المستوى لرصد تنفيذ البيان المشترك على الصعيد الوطني، لا يزال التنفيذ العملي في الميدان يشكل تحدياً.

٢٠ - ويجري إنشاء آليات تنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والعمليّة المختلطة من خلال اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على صعيد الدولة. إضافة إلى ذلك، عزز الفريق المشترك لإدارة الأمانة في دارفور اتصالاته بشأن المسائل الأمنية المتعلقة بالعمليات الإنسانية، وأسفرت الزيارات المنتظمة التي يقوم بها الفريق إلى دارفور عن تعزيز التنسيق مع الإدارة العليا للعمليّة المختلطة. وسيتعزز التنسيق أكثر بوصول نائب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية المقبل، الذي سيكون مقره في الفاشر لكفالة تعاون استراتيجي فعال بين العمليّة المختلطة وأوساط العمل الإنساني.

## رابعاً - حالة حقوق الإنسان

٢١ - تظل الدولة والأطراف الفاعلة من غير الدولة تنتهك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويظل المدنيون عبر دارفور يتحملون عبء العنف المتزايد وانعدام الأمن المتنامي نتيجة لأعمال القتال المتكررة بين الأطراف المتحاربة والأعمال العسكرية التي تنفذها الحكومة. ويؤكد مقتل المدنيين ومعاناتهم خلال الهجمات على القرى أن جميع الأطراف المتحاربة لا تميز بين المدنيين والأهداف العسكرية، فيما يمثل مخالفة لترتيبات وقف إطلاق النار القائمة والقانون الدولي.

٢٢ - واستمرت أعمال استهداف التجمعات السكانية المدنية بصورة عشوائية من قبل القوات الحكومية في شمال دارفور. ووقع أبرز هذه الأحداث يوم ١٢ أيار/مايو، عندما هاجم أفراد من شرطة الاحتياطي المركزي السودانية مخيم المشردين داخليا في طويلة. وقام

أفراد الشرطة بتطويق المخيم وأطلقوا النار عشوائيا ونهبوا الأكواخ وأحرقوها ودمروا السوق. ونزح نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في المخيمات إلى القرى المجاورة. ولجأ عدد كبير من المشردين داخليا إلى معسكر العملية المختلطة في طويلة لعدد من الأيام.

٢٣ - واستمرت أيضا أعمال القتال بين الفصائل المتمردة في التسبب في الإصابات وسط المدنيين وفي التشريد الجماعي للمجتمعات المحلية. ففي شمال دارفور، أدت الصدامات المتكررة بين جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، إلى خسائر في الأرواح بين سكان عدد من القرى قرب كفود. وفي ٢١ أيار/مايو، هاجم مقاتلو جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي ثلاث قرى يعتقد بأنها من معقل جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة ودمروها، حيث قُتل في ذلك الهجوم ١٢ مدنيا. وأفيد بأن معظم الضحايا حُرقوا أحياء في أكواخهم.

٢٤ - وتظل أعمال العنف الجنسي والجنساني المرتبطة بالصراع متفشية في دارفور. وتظل النساء والفتيات خاصة، من بين المشردين داخليا، يتعرضن للاغتصاب والاغتصاب الجماعي والضرب وغير ذلك من أشكال العنف التي تمارسها أطراف تابعة للدولة، وفصائل متمردة من الموقعين على اتفاق السلام ومن غير الموقعين عليه، وغير ذلك من الجماعات المسلحة. ولم تنجم نتائج إيجابية بعد عن التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة تفشي واستمرار أحداث العنف الجنسي في دارفور وثقافة الإفلات من العقاب التي ترتكب فيها تلك الأحداث.

٢٥ - وعقب الهجوم الأخير لحركة العدل والمساواة على أم درمان، قامت أجهزة الأمن الحكومية في دارفور باعتقال واحتجاز عدد من الأفراد، بسبب الشك فيما يبدو في تورطهم في الهجوم. وهناك قلق إزاء أن بعض هذه الاعتقالات قد تكون تمت على أساس الأصل الإثني المفترض للأشخاص لا على أساس مشاركتهم المثبتة في الهجوم. ووردت أنباء عن أن بعض المحتجزين تعرضوا إلى معاملة سيئة. وأكدت العملية المختلطة أن الأجهزة الحكومية في الجنيينة اعتقلت ١٣ شخصا على الأقل منذ ١٠ أيار/مايو، حيث ينتمي معظم هؤلاء الأشخاص إلى قبيلة الزغاوة. وجرى احتجاز بعض المعتقلين في أماكن مجهولة بدون توجيه تهم لهم أو تمكينهم من الاتصال بمحاميين أو بأفراد أسرهم وبدون عرضهم على سلطة قضائية.

٢٦ - وفيما يمثل أمرا إيجابيا، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تزايد التعاون بين الحكومة والعملية المختلطة بشأن تنفيذ التوصيات التي أصدرها فريق من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة بشأن دارفور. وقد عقدت الهيئة الحكومية المسؤولة عن حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية عددا من الاجتماعات مع العملية المختلطة بغية تعزيز تنفيذ تلك

التوصيات وإيلائها الأولوية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استئناف أنشطة بعض الأطر المؤسسية المنشأة لمكافحة العنف الجنساني.

## خامسا - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٧ - بلغ عدد العاملين في إطار العملية المختلطة ٣٥٩ ١١ شخصا بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه. ويشمل هذا الرقم ٩٤٧٩ عنصرا بالزي الرسمي، من بينهم نحو ٧٨١٨ عسكريا و ١٦٦١ شرطيا ووحدة شرطة مشكلة، و ١٨٨٠ موظفا مدنيا.

٢٨ - وقد تأخر نشر القوات في دارفور لفترة طويلة بسبب استمرار انعدام الأمن، وبطء وتيرة التحضيرات في مواقع الانتشار لاستقبال وحدات الشرطة والوحدات العسكرية، وعدم توفر المعدات اللازمة للارتقاء بكتائب المشاة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا كي تماشي حجم كتائب الأمم المتحدة ومعايير عملها، والتحديات اللوجستية العديدة المرتبطة بنقل المعدات والإمدادات إلى منطقة البعثة.

٢٩ - ويعود البطء في نقل المعدات المملوكة للوحدات إلى منطقة البعثة إلى ثلاثة عوامل هي: (أ) المسافة التي تفصل بورتسودان عن دارفور (والتي تزيد عن ٢٠٠٠ كلم حتى الحدود الشرقية لدارفور)؛ (ب) قدرة المتعاقدين المحليين على نقل آلاف أصناف المعدات المملوكة للوحدات برا، من بورتسودان إلى منطقة البعثة؛ (ج) محدودية البنية التحتية في دارفور، ولا سيما سوء حالة الطرق وقدرة المطارات على استقبال طائرات الشحن القادمة.

٣٠ - ونتيجة للتأخير الناجم عما سبق، كانت عملية النشر الوحيدة التي أنجزت منذ نقل السلطة هي نشر سرية الإشارة المصرية، التي انتشرت في أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد تمكنت هذه السرية من الانتشار في الوقت المناسب بفضل إمكانات اكتفائها الذاتي، ولأنها لم تجلب إلى منطقة البعثة سوى أربع حاويات من المعدات المملوكة للوحدات.

٣١ - وقد سجل بعض التقدم في تشييد معسكر نبالا الأكبر وفي نشر القوات هناك. فقد وصلت إلى المعسكر حاليا كمية من المعدات المملوكة للوحدات التابعة لسرية الهندسة الصينية تكفي كي تشرع المفزة المتقدمة في تشييد مقر إقامة أفراد الجزء الرئيسي من الوحدة المتوقع وصولهم في تموز/يوليه. ونظرا لحالات التأخير في نقل المعدات المملوكة للوحدات التابعة لسرية النقل المصرية، وسرية اللوجستيات المتعددة المهمات من بنغلاديش، فإن من المتوقع ألا تصل هاتين الوحدتين إلى نبالا حتى أواخر آب/أغسطس.

٣٢ - وحتى ١٥ حزيران/يونيه، وصل جزء كبير من المعدات المملوكة للوحدات الخاصة بسرية الهندسة المصرية إلى الفاشر، حيث ستنتشر السرية في تموز/يوليه. لكن جزء كبيرا من



هذه المعدات قد تضرر خلال نقلها إلى الفاشر، وبتالي فإن تاريخ انتشار السرية مرهون بقدرة المجموعة المسؤولة عن الصيانة على إصلاح هذه المعدات بسرعة.

٣٣ - في أواخر نيسان/أبريل، وصلت إلى بورتسودان الشحنة الأخيرة من المعدات المملوكة للوحدات التابعة لسرية النقل وسرية اللوجستيات المتعددة المهمات الإثيوبيتين، بيد أن ٧٢ في المائة من هذه المعدات لا يزال في بورتسودان بانتظار نقله إلى منطقة البعثة.

٣٤ - وتأخرت التحضيرات لاستقبال كتيبة المشاة المصرية الأولى في أم كدادة والكتيبة الإثيوبية الأولى في كلبس عن موعدها المقرر. ويتوقع أن تنتشر المفزة المتقدمة من الكتيبة المصرية بحلول نهاية تموز/يوليه، فيما ستتحرك المفزة المتقدمة من الكتيبة الإثيوبية في تموز/يوليه. وتستخدم العملية المختلطة جميع الوسائل الممكنة لتسريع نقل المعدات المملوكة للوحدات الإثيوبية إلى كلبس كي يتسنى نشر أفراد الجزء الرئيسي قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٥ - ووصلت إلى بورتسودان المعدات المملوكة للوحدات التابعة لوحدة الشرطة النيبالية المشكلة ووحدة الشرطة الإندونيسية المشكلة. ويتوقع أن ينتشر أفراد الوحدات بحلول آب/أغسطس، شريطة أن يتسنى نقل المعدات المملوكة للوحدات في الوقت المحدد، وأن تحصل الوحدة الإندونيسية على قطعة الأرض اللازمة لها.

٣٦ - ودرجت قيادة العملية المختلطة على الاجتماع بانتظام مع كبار مسؤولي الحكومة، منذ توقيع اتفاق مركز القوات في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهي تتابع حوارها معهم بشأن مسائل عديدة، من بينها حرية التنقل في جميع أنحاء دارفور، وأمن القوافل وطرق الإمداد، وحياسة الأراضي لمواقع التشييد، والعمليات في المطارات، والجمارك، وإصدار تأشيرات الدخول. وخلال الاجتماع الأخير المعقود بين حكومة السودان وقيادة العملية المختلطة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وافقت الحكومة على تمديد ساعات العمل في المطارات لمدة ساعتين إضافيتين، وإنشاء لجنة تقنية محلية لمعالجة أي مشاكل تقنية، والتعاون في مجال أمن القوافل وطرق الإمداد، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وإصدار تأشيرات الدخول. وسيبقى التعاون المتواصل الذي توفره الحكومة عنصراً أساسياً لنجاح عمليات النشر.

٣٧ - وتتمثل إحدى مسائل الدعم الهامة التي سيكون لها أثر سلبي بالغ على انتشار العملية المختلطة في المتعهد التجاري المكلف بتشديد مقار الإقامة وغيرها من الهياكل الأساسية الهامة بالنسبة للعملية. فقد تخلف المتعهد عن الجدول الزمني المحدد تخلفاً كبيراً، ولم يؤد العمل الموكل إليه على النحو المرجو. ولكي يتمكن المتعهد من الوفاء بالتزاماته وإكمال التحضيرات الحاسمة الأهمية للنشر، سيتعين التعجيل بعمله بقدر كبير. وبدون ذلك، ستكون هناك عواقب

سلبية جسيمة على جهودنا للنشر، بما يشمل الحد من قدرة العملية على استيعاب وحدات عسكرية ووحدات شرطة جديدة، إلى جانب الموظفين المدنيين.

٣٨ - وتعمل إدارة الدعم الميداني، بالتشاور مع العملية المختلطة، على وضع خطة طوارئ لزيادة القدرة الهندسية الأساسية ومعالجة الاحتياجات الهندسية المعلقة. وتُدرس حالياً تدابير تعويضية، من بينها زيادة استخدام المتعهدين المحليين والإقليميين، وزيادة الاعتماد على الأصول الهندسية المنقولة من البعثات الأخرى. بيد أن جميع هذه الخيارات تنطوي على تحديات ومعوقات، كما أن تنفيذها يحتاج إلى وقت.

٣٩ - وما زالت القوة تفتقر إلى عدد من القدرات الأساسية، ومنها غالبية طائرات الخدمة العمودية العسكرية وعدد محدود من الطائرات العمودية التكتيكية لتكملة الطائرات العمودية التكتيكية المقدمة من إثيوبيا، وسرب صغير من طائرات الاستطلاع الجوي الثابتة الجناحين، وسرية لوجستيات متعددة المهمات، وسرية للنقل. وتعد الطائرات المروحية عنصراً هاماً لنشر القوة إلى مناطق الاضطرابات ولتوفير الحماية لموظفي العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني والسكان المحليين. كما أنها ستمكّن العملية المختلطة من العمل في مناطق ليس لها فيها وجود عسكري بري دائم. أما طائرات الاستطلاع الثابتة الجناحين، فهي عنصر أساسي لتزويد العملية المختلطة بصورة أفضل للوضع الميداني وبقدرة للإنذار المبكر. وقد تجلّت ضرورة هذه القدرات من خلال الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان، حيث تحرك عدد من العربات من دارفور إلى أم درمان دون أن تكتشف. وتحتاج العملية المختلطة إلى سرية اللوجستيات للمساعدة في بناء الهياكل الأساسية للقوة في بيئة دارفور القاسية. أما سرية النقل فسوف توفر وسيلة نقل إضافية متوسطة وثقيلة لدعم مفرزة اللوجستيات المرسلة إلى مواقع الانتشار في جميع أنحاء الإقليم.

٤٠ - وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لضمان نشر أكبر عدد ممكن من موظفي العملية المختلطة، قامت سوزانا مالكوفا، وكيلا الأمين العام للدعم الميداني، بزيارة العملية في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ حزيران/يونيه. وخلال هذه الزيارة، استعرضت وكيلا الأمين العام تفاصيل الخطوات الواجب اتخاذها كي تتمكن البعثة من التعجيل بنقل المعدات المملوكة للوحدات والتصدي للتحديات الهندسية.

٤١ - وخلال هذا الوقت تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل معاً، على نحو وثيق، للتصدي لمجموعة التحديات التي يواجهها على صعيد نشر العملية المختلطة. وسعياً لتحقيق هذا الغرض، سافر كل من إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وجين هول لوتي، الأمين العام المساعد للدعم الميداني، إلى شرم الشيخ، مصر، حيث

انضم إليهما رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك، بغرض إجراء مشاورات مع رامتاني لامامرا، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وذلك على هامش الدورة العادية الثالثة عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. ثم التقى كبار المسؤولين هؤلاء جميعا مع فريق من الحكومة السودانية كان قد سافر إلى شرم الشيخ خصيصا لإجراء مناقشات مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن نشر العملية المختلطة.

٤٢ - وخلال تلك المناقشات، أعاد المندوبون السودانيون التأكيد على التزام الحكومة بنشر العملية المختلطة. وشدد فريق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أهمية تعاون الحكومة وتقديمها الدعم في عدد من المجالات الرئيسية وهي: النقل العاجل للمعدات المملوكة للقوات إلى دارفور (بما يشمل توفير الأمن للقوافل)، وتوفير الأراضي لإقامة المعسكرات؛ وتسهيل الأعمال الهندسية. كما أفاد مندوبو الحكومة السودانية بأنه سيسمح لقوافل المعدات المملوكة للوحدات التابعة للعملية المختلطة بالتحرك من الأبيض إلى دارفور مرة كل ٢٤ ساعة. وبمثل ذلك زيادة عما سمحت به الحكومة في السابق، أي قيام قافلة واحدة كل ٤٨ ساعة. كذلك شدد فريق الحكومة على أن التعليمات قد صدرت إلى جميع المسؤولين المحليين فيما يتعلق بأهمية توفير المواقع المطلوبة للعملية المختلطة.

٤٣ - وسوف يواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إجراء مشاورات رفيعة المستوى بشأن دارفور على نحو منتظم بما يكفل استمرار التعاون بين المنظمتين.

## سادسا - الترتيبات المالية

٤٤ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٦٢ بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واعتمدت مبلغا قدره ٢٧٥,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي ما يعادل ١٠٦,٣ ملايين دولار شهريا، لإنشاء العملية المختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٢ بـ ٤٩٩,٧ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤٥ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٣٤٥,١ مليون دولار تقريبا. وبلغت المساهمات المقررة المتأخر تسديدها لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ١٧٥٩,٧ مليون دولار.

٤٦ - وتم تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بالقوات وبالشرطة، مقابل تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة، للفترة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وشمل ذلك رد

تكاليف القوات المتعلقة بالوحدات المنشورة في إطار الاتحاد الأفريقي بعثة في السودان للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفقا للفقرة ٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

## سابعاً - العملية السياسية

٤٧ - تراوح العملية السياسية لدارفور في مكانها على الرغم مما يبذله المبعوثان الخاصان من جهود. فقد وصلت خارطة الطريق التي وضعها المبعوثان منذ سنة إلى طريق مسدود لأن الأطراف لم تبد أي التزام حقيقي بالمضي قدماً. وبعد ما يزيد على عام من الجهود المضنية المبذولة لجمع الحركات حول موقف مشترك وللتحاور مع الحكومة بغرض التوصل إلى تنازلات إضافية قد تعيد إحياء عملية السلام، استمرت الأطراف في اللجوء إلى العنف بدلا من الحل السياسي للتراجع.

٤٨ - والواقع أن احتمال قيام محادثات سلام فورية وجامعة وحقيقة قد تضاعف خلال الفترة التي يشملها التقرير، وذلك بسبب تجزؤ الحركات (بما في ذلك انفصال الجبهة المتحدة للمقاومة إلى ثلاث مجموعات) وتدهور الحالة الأمنية، وانعدام الثقة والاتساق بين الأطراف وفيما بينها، وتجدد الأزمة بين تشاد والسودان وتفاقمها نتيجة لهجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان، وغياب الإرادة السياسية لوقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات بشكل عام.

٤٩ - وشكل الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان تطورا هاما في الصراع الذي تشهده دارفور وللسودان قاطبة. فقد أظهر أن الأطراف في الصراع ما زالت غير قادرة على تسوية خلافاتها على طاولة المفاوضات بدلا من اللجوء إلى القوة. ويساورني القلق على نحو خاصة إزاء تقارير عن وجود أطفال جنود في صفوف مقاتلي حركة العدل والمساواة الذين هاجموا أم درمان، مما يشكل خرقا واضحا للقانون الدولي. ويبدل مكثبي جهودا حثيثة لإطلاق سراح الأطفال الذي احتجزتهم الحكومة خلال الهجوم، كما أعرب عن إدانتي لاستخدام الأطفال الجنود في جميع الأحوال.

٥٠ - وبالإضافة إلى زيادة حدة التوتر بين تشاد والسودان، أدى هجوم حركة العدل والمساواة إلى إعاقه العملية السياسية في دارفور بصورة كبيرة، لا بسبب تصعيد العنف الذي تلاه فحسب، بل نتيجة لعزم الحكومة على عدم التفاوض مع حركة العدل والمساواة التي تعتبرها الآن حركة إرهابية.

٥١ - ونظرا لعدم تسجيل تقدم ملموس في العملية السياسية، قرر المبعوثان الخاصان اتباع نهج تدريجي ورد بيانه في إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للمضي قدما الذي يعتبر وقف الأعمال العدائية بمثابة خطوة أولية. وكان ذلك إقرارا بأن للاشتباكات المتواصلة وتدهور البيئة الأمنية تبعات سلبية خطيرة على الحالة الإنسانية والعملية السياسية. وبدوره وافق الاجتماع مع الشركاء الإقليميين والدوليين الذي عقده المبعوثان الخاصان في جنيف في ١٧ و ١٨ آذار/مارس، على أن تحسن الحالة الأمنية يمثل أولوية أساسية.

٥٢ - ويعد وقف أعمال القتال خطوة أساسية لتبيان حسن النية وتوفير الشروط المواتية لتحسين الأنشطة الإنسانية. ولكي يتسنى وقف أعمال القتال، لا بد، والحال هذه، من أن توافق الأطراف على أن إنهاء النزاع في دارفور لن يتم إلا من خلال التوصل إلى اتفاق سلام بالتفاوض.

٥٣ - وقد كان الاتفاق المبرم في حزيران/يونيه بين جيش تحرير السودان - فصيل الوحدة والعناصر المتبقية من الجبهة المتحدة للمقاومة لتوحيد حركتيهما مصدر تشجيع لي. كما أن التقارير الأخرى عن التقارب بين جيش تحرير السودان - فصيل الوحدة وحركة العدل والمساواة قد تكون مؤشرا إلى أن هذه الحركات قد تبدأ بالاندماج إذا ما توفرت الشروط المناسبة لذلك.

٥٤ - وقد شدد الاجتماع المعقود بجنيف في آذار/مارس على أهمية التفاعل المستمر مع شعب دارفور، من خلال المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب. وفي هذا الصدد، واصل فريق الوساطة، من خلال الآليات التي وضعتها العملية المختلطة، الاستفادة من آراء منظمات المجتمع المدني والمشردين داخليا وقادة الإدارة المحلية. كما جرى تكثيف عملية انتقاء ممثلي المجتمع المدني. ويتمثل الهدف المنشود، لا في اختيار الممثلين للمشاركة بصورة غير مباشرة في المحادثات فحسب، بل في التحوار مع مختلف الفئات المعنية بشأن المسائل الأكثر أهمية وإعدادها للعمل كقاعدة سياسية لتنفيذ أي اتفاقات سلام مقبلة. وسوف يتولى السيد جبريل باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعين حديثا، المضي قدما بهذه المبادرات، حيث سيسخر كامل وقته للاضطلاع بجهود الوساطة في السودان. ويصب السيد باسولي خبرته الواسعة في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف والوساطة في وعاء مهمته الجديدة والصعبة.

## ثامنا - تنفيذ اتفاق السلام في دارفور

٥٥ - تواصل الأطراف في الميدان تجاهلها لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور الذي يواجه عوائق إضافية تتمثل في رفض الأطراف غير الموقعة الاعتراف بالآليات الموضوعية بموجب اتفاق السلام المذكور. وتسجل انتهاكات متكررة لاتفاقات وقف إطلاق النار من جميع أطراف الصراع، ولا تزال لجنة وقف إطلاق النار عاجزة عن التحقيق في حوادث الخرق ورصدها بصورة رسمية، حيث أن اللجنة المشتركة لم تجتمع بعد للاتفاق على هيكل جديد للجنة وقف إطلاق النار.

٥٦ - وبدأ صندوق المجتمعات المحلي في دارفور للسلام والاستقرار، المنشأ إبان محادثات سرت في عام ٢٠٠٧، عمله لتعزيز بناء السلام على مستوى المجتمعات المحلية في دارفور. ففي أوائل حزيران/يونيه، قامت اللجنة التوجيهية للصندوق التي تضم ممثلين عن لجنة الحوار الدارفوري - الدارفوري، بزيارة إلى غرب دارفور حيث التقوا بأصحاب الشأن ليشرحوا لهم عملية الصندوق ولمساعدتهم على تحديد المشاريع المراد تمويلها. وأجريت زيارات مماثلة إلى شمال وجنوب دارفور خلال السنة، وقد أقر الصندوق مؤخرا تمويل مشروعين لبناء السلام والمصالحة في دارفور.

٥٧ - كما قدم الصندوق المساعدة لمهرجان للفروسية مدته أربعة أيام، نظم في الضعين بجنوب دارفور من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه. وضم المهرجان مشاركين من طيف واسع من قبائل دارفور، من بينهم قادة كبار من قبائل الرزيقات والفور والفلاتة والزغاوة، وانضم إليهم مثقفون وناشطون وناشرون وشخصيات قيادية من المجتمع الثقافي في جميع أنحاء السودان. ووفر المهرجان منتدى تقليديا التقى من خلاله زعماء القبائل بكبار موظفي العملية المختلطة، كما أتاح لهم فرصة للحوار والوساطة والمصالحة.

## تاسعا - آثار اتفاق السلام الشامل على دارفور

٥٨ - أجري التعداد الخامس للسكان والمساكن في السودان في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي دارفور جرت عملية التعداد بالرغم من معارضة كل من غير الموقعين لاتفاق السلام في دارفور والموقعين عليه على السواء، وهم غالبية المشردين داخليا من مخيمات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد النور وجيش تحرير السودان/فصيل ميني مناوي. وأفاد مسؤولو الحكومة بأن نسبة نجاح التعداد بلغت ٨٥ في المائة في غرب دارفور و ٩٠ في المائة في شمال وجنوب دارفور. لكن العملية المختلطة لم تتمكن من التحقق من هذه المعلومات. وقد قاوم المشردون داخليا عملية العدّ في عدد من

المخيمات، ولم يتمكن المكلفون بالعدّ من الوصول إلى مناطق عديدة في أنحاء دارفور بسبب تفشي انعدام الأمن بها. وتوجد هذه المناطق بالدرجة الأولى على الحدود مع تشاد وفي جنوب دارفور حيث هددت حركات التمرد المكلفين بالعدّ، ودارت اشتباكات بين قبيلتي الزغاوة والبرقد.

## عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٥٩ - أود أن أعرب عن خيبة أملّي الشديدة لعدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل للصراع في دارفور. فالأطراف يواصلون اتباع مسلك المواجهة العسكرية بدلا من الحوار، وانتشار العملية المختلطة قد تأخر، وما زال العنف الجنسي والجنساني سائدا لا يقف في وجهه أي رادع، كما أن زيادة حدة انعدام الأمن وأعمال السطو قد أضعفت بشدة من قدرتنا على تقديم المساعدة الإنسانية لما يقرب من ٢,٥ مليون مدي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة.

٦٠ - ولا بد من أن تدرك الأطراف أن العنف لن يحقق ما تنشده من أهداف في دارفور. فأعمال القتال لن تفيد إلا في إطالة معاناة المدنيين الأبرياء الذين أعربوا مرارا وتكرار عن رغبتهم في العودة إلى منازلهم في بيئة يسودها الأمن، وهم يشعرون بالطمأنينة لوجود اتفاق سلام موثوق وجامع يحمي مستقبلهم.

٦١ - واليوم ونحن في خضم جهودنا لمعالجة الوضع، من خلال تشجيع الأطراف على وقف أعمال القتال والجلوس إلى طاولة المفاوضات، ومن خلال نشر العملية المختلطة وتقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع، غدا الوضع في دارفور أكثر استحكاما. فالأطراف تواصل اللجوء إلى الوسائل العسكرية ولم تخلق الشروط اللازمة لاستئناف الحوار. كما أن تفشي أعمال السطو والاختطاف في جميع أنحاء دارفور قد أعاق إلى حد كبير حركة العاملين في ميدان المساعدة الإنسانية ونقل مواد المعونة الحيوية. ونتيجة لذلك فإن المجتمع الدولي يتعثر في أدائه حتى للجزء الأساسي من العمل اللازم لحماية المدنيين ولتوفير المساعدة الإنسانية لهم في هذه البيئة الصعبة والقاسية.

٦٢ - وتحذر الإشارة إلى التوتر السائد بين تشاد والسودان، وتحميد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين باعتبار ذلك مصدرا لمناخ عدم الاستقرار المهيمن في دارفور والقلق التي تشهدها منطقة الحدود في كلا البلدين. وقد كان للجهود التي بذلها فريق اتصال اتفاق داكار لتخفيف حدة التوتر بين السودان وتشاد، وكذلك العمل الهام الذي قام به رئيس لجنة مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد جان بينغ لإعادة الاتصال بين الدولتين، أثر حيوي في تعزيز الحوار بينهما. وقد اجتمع فريق الاتصال آخر مرة يوم ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في برازافيل وسيجتمع مرة أخرى في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في داكار. إن السلام في دارفور يرتبط

ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار في المنطقة، وإني أعول على أن يبذل جميع أصحاب المصلحة قصارى جهدهم لمساعدة تشاد والسودان في تنفيذ اتفاق داكار، والاتفاقات التي سبقتها.

٦٣ - ولا بد أيضا من أن ننظر إلى الصراع في دارفور في سياق الإطار الوطني. وإني أمل في أن يرى سكان دارفور تعبيرا عن شواغلهم في عملية انتخابية وأن يتم الإسراع بتوفير الوسائل اللازمة لإيجاد حل سلمي للصراع.

٦٤ - وسيواجه كبير الوسطاء الذي عُين حديثا تحديا ضخما يتمثل في أن يعمل على تنشيط عملية السلام آخذا في الاعتبار جميع هذه العوامل التي تسهم في تعقيد الوضع. وسوف يكون لوجوده المستمر في دارفور دور أساسي في مساعدة الحركات على الالتحام حول برامج سياسية، والتشجيع على وقف أعمال القتال، والتقدم بالعملية نحو تنظيم مفاوضات جامعة. لكن تعيين كبير الوسطاء لن يكون كافيا، إذ أن نجاحه سيتوقف إلى حد كبير على رغبة الأطراف في حل خلافاتهم من خلال الحوار، وعلى عامل آخر لا يقل أهمية، ألا وهو الدعم الكامل وغير المشروط من المجتمع الدولي.

٦٥ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق للجهود التي بذلها المبعوثان الخاصان يان إلياسون وسالم أحمد سالم، اللذان عملا لتنشيط عملية السلام وإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وسيبقى المبعوثان الخاصان لدارفور على استعداد لتقديم المشورة وللشاركة في العملية السياسية وفقا للمقتضى.

٦٦ - وفي الوقت نفسه، لا بد من أن نعجل بتوسيع نطاق انتشار العملية المختلطة خلال الوقت المتبقي من هذه السنة. وخلال هذه المرحلة، لا بد وأن نمر بفترة تتركز خلالها غالبية موارد العملية على إيجاد الشروط اللازمة للانتشار، مما يعني أن العملية المختلطة لن تكون في وضع يمكنها، خلال تلك الفترة الأولية، من تنفيذ ولايتها على أكمل وجه، أو المساهمة على نحو جاد في توطيد السلام في دارفور. بيد أن العملية المختلطة ستواصل استخدام الموارد المتاحة لها لتوفير الحماية للمدنيين الذين لا يزالون يعانون من جراء الصراع المتواصل.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في حقل المساعدة الإنسانية في دارفور. كما أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات، لما تقدمه من دعم متواصل لنشر العملية المختلطة، ولما تبذله من جهود لتشجيع الأطراف على وقف أعمال القتال والعودة إلى طريق الحوار.